مجلة جامعة ام القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

الافتراضات المعجمية: العين للخليل نموذجًا

Lexical Hypotheses: (Al-Ain) by Al-Khalil as a Model

د. نايف بن حسين محسن الحارثي

قسم اللغة العربية – الكلية الجامعية بالجموم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

Dr. Naif hosin alharthi

Department Arabic language – Jamoum University College, Umm Al Qura university, Saudi Arabia

تاريخ الاستلام: 31/05/2022 تاريخ القبول:2022 /31/08

Received: 31-05-2022 Accepted: 31-08-2022

الملخص

يتناول هذا البحث نموذجًا من افتراضات المعجميين التي عمد فيها أصحابها إلى احتمال ألفاظ لم يثبت عندهم سماعها، فبقيت معلّقة بـ(لو)؛ لتأتي هذه الدراسة على شيء منها بالتفكيك والتحليل والتركيب، ولما كان معجم العين النواة الأولى والبذرة الحسنة التي انطلقت منها معاجم الألفاظ، وكانت المعاجم بطبيعتها ميدانًا للتنظير الصوتي، والصرفي، والتركيبي، رأيت أن أتناول شيئًا من الافتراضات؛ لِتَبيُّن طبيعتها، ومدى ارتباطها بالقواعد الموجّهة لعلوم العربية، وقد جرى الاختيار على معجم العين؛ لكونه رائدًا في بابه؛ ولاتفاق المذاهب على إمامة مؤلفه وبراعته، وتكمن مشكلة البحث في ورود ألفاظ وصيغ في كتاب العين لم يثبت سماعها عن العرب، فعمد مُؤلّفه إلى تعليقها بـ(لو قيل لكان صوابًا – أو جائزًا – أو قياسًا)، فبقيت متأرجحة بين الشرط والجواب، وبين الإهمال والاستعمال، وقد اشتملت هذه الدراسة على: مقدمة: بيّنتُ فيها أهمية هذا البحث وأسباب اختياره، والأهداف التي يتطلع إليها الباحث في ضوء أسئلة البحث وافتراضاتها، ومبحثان: تعرّضتُ من خلالهما إلى الافتراضات في بابي الأسماء والأفعال، ثم خاتمة: اشتملت على أهم النتائج التي توصلّ إليها الباحث، وقد أثبتت هذه الدراسة ريادة الخليل بإجازته الاشتقاق من أسماء الأعيان، وجاءت افتراضاته منسجمة مع القواعد المعتبرة والضوابط الموّجهة، فسارت على قياس العرب في كلامها، إلى غير ذلك من النتائج المدونة في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: افتراضات، المعجميين، العين، الخليل

Abstract

The research at hand discusses a model of the lexicographers' hypotheses in which its owners intended to assume words that they didn't proven to be heard, so they remained attached to (if). In this regard, the study intends to treat some of the said words by either breaking down, analysis and composition. Since Al-Ain lexicon is the first nucleus and the good seed from which vo-cabulary lexicons were arose. Lexicons are by nature a field for phonemic, morphological, and syntactic theorizing. I dealt with some of the hypotheses to clarify their nature, and the extent to which they relate to the rules guiding Arabic sciences, Al-Ain lexicon was chosen as it is the pioneer in its chapter and the schools agree with its author's leadership and proficiency. The re-search problem appears through listing words and formulas in the book Al-Ain, that weren't proven to be heard among Arabs. So its author intended to attach them to (if) to be (correct, permissible, or analogy), so it remained vacillating between condition and answer, and between neglect and use, This study included: Introduction: In which I demonstrated the importance of this research, reasons for choosing it, and the objectives the researcher aspires in light of the research questions and hypotheses, Two topics: In which I has discussed the hypotheses in the two chapters of nouns and verbs, Conclusion: it includes the most im-portant findings the researcher reached, This study proved the leadership of Al-Khalil by permitting the derivation from the notable names, his hypotheses were in consistent with the considered rules and guidelines, so it followed the Arabs' measure-ment in its speech, and other find-ings documented in this research.

Keywords

lexicographers, Hypotheses, Al-Ain, Al-Khalil.

معلومات التواصل: **نايف حسين الحارثي**

البريد الإلكتروني: nhharthi@uqu.edu.sa

Doi: https://doi.org/10.54940/ll47537846

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وعنّا معهم بمنّك وكرمك يا أكرم الأكرمين.

فإنّ الكلام العربيّ لم يبلغ حدّه من الكمال والتمام، فبقيت ألفاظٌ مهملة، وأخرى لم تستوفِ جميع تصاريفها، فتلقّاها المتقدمون من أهل اللغة بالتحليل والدراسة، مفسّرين أسباب إهمالها، ومُفنّدين عِلل نقص تصريفها.

إن النظام الذي سلكه الخليل، ومن دونه من المعجميّين، بمختلف أنواعه وطرقه كان يهدف إلى استظهار المسموع في ذهن المؤلف، وسهولة الوصول إليه من المتلقّي، فحاولوا استيفاء كلام العرب وفق منهجيّة علميّة، تضمن الإحاطة بالمادة اللغويّة، واستيعاب ما يرتبط بها من تصاريف.

لقد أفرز نظام التقاليب الذي ابتكره الخليل كلمات مهملة، لم يثبت عنده سماعها، وأخرى ثبتت عند غيره من المعجميّين، وهذا لا يقدح في الخليل، بقدر ما تقتضيه طبيعة النظام المعجميّ الذي يتتبّع جميع التصورات للكلمة، فإذا وافق المسموع كان من المستعمل، وإذا لم يرد به سماع كان من المهمل.

إنّ أولئك الذين أخذوا على الخليل إهماله لبعض الكلمات المستعملة، وعدّوه من مثالب كتاب العين لم يعرفوا طبيعة العقل الرياضيّ للخليل، الذي كان يبدأ بافتراض المواد مُجرّدة عن معانيها، فإذا وافقت في المخزون اللغوي سماعًا كانت من المستعملة، وإذا لم توافق شيئًا من ذلك كانت مهملة، والذي يظهر لي أنّ الخليل حينما وسمها بالمهملة فإنه لا ينفي ورودها عن العرب بقدر ما ينفي سماعها عنهم.

والمطّلع على افتراض البنى الإفرادية والتركيبية عند المتقدمين من النحاة لا يراها تُنتج قاعدة جديدة، أو تُصدر حكمًا أوليًّا، بقدر ما تهدف إلى تثبيت القواعد المستنبطة من كلام العرب وتقريرها.

ولم تكن افتراضات النحاة والصرفيين بمعزل عن مرحلة التأليف في تلك الفترة، بل كانت امتدادًا للفكر السائد في ذلك الوقت، فعلماء الفقه يفترضون تصوّرات لا تُمتّ لواقعهم بصلة، ويبنون عليها الأحكام الشرعية.

وليس المعجميّون بعيدًا عن هذا الإطار، فقد حوت مؤلفاتهم شيئًا من تلك الافتراضات، كما هو الحال عند النحاة والصرفيين في مسائل التمارين، لكنها كانت مجملة في عرضها، مرتبطة بالمادة التي وردت فيها.

أهمية هذا البحث وأسباب اختياره:

ولما كان معجم العين النواة الأولى والبذرة الحسنة التي انطلقت منها معاجم الألفاظ، وكان مُؤلّفه من المنظّرين في علوم شتّى، وكانت المعاجم بطبيعتها ميدانًا للتنظير الصوتي، والصرفي، والتركيبي، رأيت أن أتناول شيئًا من الافتراضات التي وردت في كتاب العين؛ لِتَبيُّن طبيعتها، ومدى ارتباطها بالقواعد الموجّهة لعلوم العربية.

ولم تحظَ افتراضات المعجميّين بالبحث والدراسة، بقدر ما حظيت به الافتراضات النحوية والصرفية؛ لذلك عمد الباحث إلى التصدّي لذلك معتمدًا على معجم العين، باعتباره أحد النماذج التي انطلقت منها معاجم الألفاظ؛ ولكونه مادّة خصبة اعتمد عليها البصريون والكوفيون على حدّ سواء.

ولست في معرض الحديث عن الخلاف الواقع في كتاب العين، فقد أشبعه السابقون واللاحقون بالنقاش، وما يعنينا هي المادّة التي تلقّاها المعجميّون بالقبول والتسليم، ونحن حين نذكر ذلك لا نُغفِل تلك المواد التي توقّف عندها بعض المنظّرين من النحاة، باعتبارها لا تُمثّل نهج الخليل ومذهبه كما يزعمون، لكنّنا في الوقت نفسه نتفهّم رأي المخالفين على اعتبار أنّ تلك المواد تدعم مذهبهم وتقوّي آراءهم.

والناظر إلى الآراء الواردة في كتاب العين يجدها منبعًا للمدارس النحوية، فالبصريون والكوفيون يتّفِقون على كون الخليل إمامًا مقدمًا ونحريرًا معتبرًا، يعتمِد عليه كلّ فريق لتقوية رأيه، وتعْضيد حجّته، ومن هنا كان اختياري للعين نموذجًا لدراسة افتراضات المعجميّين، فهو إمامهم، وأحقّ من يُمثّلهم.

أهداف البحث:

وأهدف من خلال هذه الدراسة إلى: الإجابة عن أسئلة هذا البحث، والتأكّد من تلك الافتراضات، وملاءمتها لواقع المؤلّف، ومدى تحقّقِها في الأزمنة المتتابعة، ومن ثَمّ محاكمتها في ضوء القواعد المعتبرة، وحاجة المجتمع لمثل هذه الألفاظ.

إنّ الاحتمالات التي يُطلقها المعجميّون باستخدام: (لو) (إن) (إذا). تختلف عن الإطلاقات التي يذكرها النحاة والأصوليون؛ لارتباطها بدرجة أكبر بثبوت أو انتفاء المسموع، خلافًا للنحاة والأصوليين، فإنّ افتراضاتهم تُعنى بدرجة أكبر بتقرير الحكم وشرحه، فتجري الافتراضات النحويّة والأصوليّة في ضوء الضوابط المعتبرة، فهي مرتبطة بالضابط الموجه والحكم الثابت، أمّا الافتراض المعجميّ فإنّه يأتي في ضوء الجذر اللغوي للمادة، ومن هنا فإن الباحث يقوم بتفكيك الافتراض، وتحليله، والتأكد من صلاحيته، ومن ثمّ تركيبه؛ لينسجم مع القاعدة الموجّهة، والعائلة للمادة اللغوية.

مشكلة البحث، وأسئلتها، وافتراضاتها:

وتكمن مشكلة البحث في ورود ألفاظ وصيغ في كتاب العين لم يثبت سماعها عن العرب، فعمد مُؤلّفه إلى تعليقها بـ(لو قيل لكان صوابًا – أو جائزًا – أو قياسًا)، فبقيت متأرجحة بين الشرط والجواب، وبين الإهمال والاستعمال.

ولا تتوقّف تلك المشكلة على تحديد الألفاظ إن كان ثبت، أو انتفى سماعها في زمن الخليل ومن سبقه، وإنما تكمن بؤرة الإشكال إن قيلت تلك الألفاظ بعد زمن الاحتجاج، ومدى صلاحيّة ذلك، وتوافقه مع القواعد المقررة، والضوابط الموجّهة.

وفي إطار تلك المشكلة يمكن إبراز الأسئلة التالية:

- هل ثبت استعمال تلك الألفاظ في زمن الخليل ومن قبله؟
- هل ثبت استعمال تلك الألفاظ عند غيره من العرب ممن جاء بعده بزمن؟
- هل بقيت تلك الألفاظ في ضوء الافتراض؟ أم تلقّاها العرب بالتسليم والاستعمال؟
- هل تلقّف اللغويّون عامّة والمعجميون خاصّة تلك الألفاظ بالرضى والقبول، أم واجهوها بالرفض والاستنكار؟

- هل سارت تلك الافتراضات وفق القواعد المعتبرة، والضوابط الموجّهة؟
- ما الأسس التي أُعتمِد عليها في بناء تلك الافتراضات؟
- ما أثر التسليم بتلك الافتراضات في الكلام العربي، وفي بناء الأحكام النحوية والصرفية؟

وفي ضوء تلك الأسئلة يفترض الباحث ما يأتي:

- ثبت استعمال تلك الألفاظ عند العرب ولكن الخليل لم يسمعها.
- كان الخليل منظرًا فثبتت تلك الألفاظ بعده بزمن.
- بقيت تلك الألفاظ في ضوء الافتراض، ولم يثبت سماعها حتى الآن.
- تلقّى المعجميّون تلك الألفاظ بالقبول والتسليم.
- تلقّف أهل اللغة تلك الألفاظ بالرفض والاستنكار.
- جاءت تلك الافتراضات على القياس المعتبر والحدّ المنضبط.
- خرجت تلك الافتراضات عن قياس العرب في كلامها، فلا ضابط يحدّها، ولا قاعدة تحكمها.

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث على دراسة تحدّثت عن افتراضات المعجميّين خاصة، أمّا ما ورد من مثل:

- صيغ المعمولات بين الافتراض النحوي والواقع اللغوي، لمحمد محمود الجبة.
- التصور الافتراضي في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه لمحمد فضل الدلابيح.
- ظاهرة الافتراضات المسبقة عند النحاة العرب لوهدان عمرو خاطر.
- الفرضيات وآثرها في أحكام النحو العربي لنجاح حشيش العتابي.

فإنّها لم تتناول افتراضات المعجميّين، بل كانت خاصة بالنحو العربيّ، كما أنّ هذه الدراسات ناقشت تلك الافتراضات في ضوء القاعدة المرتبطة بالمثال.

أمّا الباحث فإنه يناقش تلك الافتراضات غير مرتبطة بقاعدتها، فيقوم بتفكيكها، وتحليلها، وقياسها على ما يشابهها ويناظرها، ومن ثَمّ تركيبها لتنسجم مع القاعدة والحكم.

تبويب البحث:

وقد اشتمل البحث على:

مقدّمة: بيّنت فيها أهمية هذا البحث، وأسباب اختياره، والأهداف التي يتطلّع إليها الباحث، ومشكلة البحث وأسئلتها وافتراضاتها والمنهج الذي سلكته في هذا البحث.

صلب البحث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الافتراض المعجميّ في باب الأسماء.

المبحث الثاني: الافتراض المعجمي في باب الأفعال.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات التي توصّل إليها الباحث.

منهج البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث الجمع بين: الاستقراء، والوصف، والتحليل، والمقارنة، فجمعت ما وقعت عليه يدي من افتراضات في كتاب العين، واكتفيت بأغلبها بما يغني عن سواها.

ولما كان الخلاف بين المتقدمين والمتأخرين في نسبة العين، عزوت الافتراض لصاحبه، إن وقع فيه خلاف، وإلا فهو للخليل، باعتبار الكتاب المحقق؛ ولاحتمال أن يكون من جاء بعد الخليل نقله عنه، فإذا ورد خلاف في نسبة الافتراض فإنّي أذكر: (صاحب العين – الخليل أو غيره)، وإنما فعلت ذلك لاحتمال أن يُعتدّ بتلك الافتراضات في نسبة الكتاب إلى صاحبه.

ثمّ إني بحثت عن اللفظ المُفْتَرَض في كتب المتقدمين والمتأخرين، للتثبت من سماعه عن العرب، وتحليله ومحاولة وضعه في إطار نظائره، ومن ثَمّ تركيبه مع القاعدة، وذكر ما يعارضه من أقوال إن كان في نظائره خلاف، وليس الباحث معنيًا بمناقشة الخلاف الوارد في ذلك، ولا معرفة أيّها صوابًا، فإنّ في كتب المتقدمين والمتأخرين ما يغني عن مناقشته، فإن جاء شيء من ذلك فهو عرض من القول، والله أسأل الإخلاص في القول والعمل.

تمهيد:

لا يخفى على الباحثين في علم النحو والتصريف الخلاف بين المدارس النحوية في أصل المشتقّات فبين المصدر المنضوي تحت باب الأسماء، وبين الفعل بمختلف أقسامه، يقف الباحث هنا على الحياد متخلّصًا من الأهواء التي قد يكون لها أثر في سير هذا البحث، فالخليل بمصطلحاته وآرائه إمام لمختلف المذاهب النحويّة، وكلٌّ يحتجّ به لتقوية قوله، وتسديد رأي مخالفه.

ولما كان الافتراض المعجميّ قائمًا على مبدأ الاشتقاق رأيت أن يكون تقسيم هذه الدراسة في ضوء هذا الخلاف، فربما يسترشد أحد الدارسين برأي يقوّي أحد الأقوال في أصل المشتقات، وأمر آخر: فإن أقسام الكلمة ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف، ولما كان التصريف لا يدخل الحروف اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مبحثين، غير أنّ الخليل عرض شيئًا من الافتراض في أسماء الحروف، وما هي بالكثير حتى تستقلّ بمبحث، فرأيت إلحاقها في آخر هذا البحث، لارتباطها بالضرورة الشعريّة، فتكون في مقابل ما سبق ذكره من سعة الكلام.

المبحث الأول الافتراض المعجمي في باب الأسماء:

ذكرنا فيما مضى من القول أن الاسم أحد أقسام الكلمة العربية، فتتعدّد أنواعه، وتختلف صيغه، تبعًا للمعاني والأبنية التي يرتبط بها، وقد تنوّعت افتراضات الخليل في معجمه، بين اسم الذات، والمصدر، والوصف، بل تجاوزت ذلك بافتراض التغيير في اللفظ المسموع؛ لينسجم مع القاعدة الصرفية.

ويمكن إبراز تلك الافتراضات فيما يلي:

اشتقاق الأوصاف من المصادر وأسماء الأعيان:

قال الخليل: "مَعْدان: اسم رجل، ولو اشتُقّ منه من سعة المعدة فقيل: (معدان) واسع المعدة لكان صوابًا"[1].

هذا موضع من المواضع الذي وقع فيه الخلاف في زمننا هذا، وعُقدت من أجله المجامع العربيّة جلسات بحثيّة علميّة لإجازته، واعتماده، فالتطوّر العلميّ والحضاريّ، وما نتج عن ذلك من ابتكار آلات وتقنيّات، لم تكن موجودة في القرون الماضية تطلّب الاشتقاق من أسماء الأعيان لمواكبة نهضة هذا العصر، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة ذلك مُقيدًا بالضرورة، إلا أن المجمع بعد ذلك توسّع في المسألة، وأجازه مُطلقًا دون حَدِّه بالضرورة[2].

ورغم أنّ ابن مالك أجاز اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان؛ لإصابتها، أو إنالتها، أو العمل بها[3]، إلا أن ذلك يبقى محدودًا بالفعل دون غيره من المشتقات.

أمّا ابن جِنّي فهو وإن كان قد عرض ضربًا من اشتقاق أسماء الأعيان[4]، لكن ذلك كان في معرض شرح القاعدة، وبيان طرق الاشتقاق ومآلاته.

لقد فتح الخليل بافتراضاته بابًا واسعًا للاشتقاق من أسماء الأعلام، وهو بقوله هذا لم يأت ببدع من القول، فصيغة: (فَعْلان) شائعة في الأسماء والأوصاف، وقريب من ذلك قولهم لكبير الإِلْية: (أَليان)[5]، وكلاهما من أعضاء البدن.

والمختلف هنا أنّ الخليل لم يشتقّ من لفظ: (المعدة)، وإنّما اشتقّ من اسم الذات وصفًا على اللفظ نفسه والبناء، فـ(مَعدان) اسم رجل، و(مَعدان)، وصف لواسع المعدة، وربما كان المسَوّغ لذلك، العلاقة بين الوصف وأحد أجزاء المسمى المشتقّ منه.

وأيًا كان مقصد هذا الافتراض، سواء أكان عدم الإحاطة بلغة العرب، أم إجازة هذا البناء، ومن ثَمّ القياس عليه، فإنّ ذلك يُعدّ من عبقريّات الخليل، واستشرافه لحاجة الناس لاستعمال ألفاظ لم تُسمع عن العرب.

وقد ثبت افتراض الخليل عند نشوان الحميري في معجمه، لكنّه لم يُبيّن أصل اشتقاقه هل كان من اسم الرجل، أم كان اشتقاقه من لفظ: (المعدة)[6]، وأيًا كان القول فإن في كليهما دليلًا على جواز الاشتقاق من أسماء الذوات والأعيان.

والعرب في اشتقاقاتها من أجزاء البدن لا تكتفي باشتقاق الأوصاف من أسماء الأعضاء صراحة، بل تجاوزت ذلك لتُكنّي بها أوصافًا لأعضاء البدن الأخرى.

قال الخليل: "ولو قيل للرجل الصَحّاب: (أَبْظَرُ) جازَ."[7]

وقد ذكر المصنِّف هذا القول بعد أن عرض لقول أبي الدُغيش كناية عن المرأة الصَحّابة طويلة اللسان، فالعرب تصفُها بـ(البِظرِير)، تشبيهًا بما يسوء ذكره[8]، والبِظْرير بزنة: الـ(فِعْلِيل) كـ(النِحْرير[9]، والشمليل)، والمصدر منه: (بَظَرٌ)، لكن لا فعل له لانتفاء الحدث فيه[10]، فـ(البِظْرِير) صفة لطويلة اللسان، و(البَظْراء) صفة لطويلة البظْر، التي لم تُخْتَن، والأوّل كناية عن الثاني، وربما فرّقوا بين الاثنين من هذا الباب، ويُقال لطويل الشفة: (أَبْظَر)، وقد افترض الخليل، واشتقّ من هذا القول وصفًا بزنة: (أَفْعَل)، لطويل اللسان قياسًا على طويل الشفة، قال الصاحب بن عبّاد: "ومنه قِيل للصَّحّابِ: (أَبْظَرُ)"[11].

ولعلّه نقل عن الخليل، لكنه لم يقيّده بما افترضه، وثَمّة إشكال في قوله: "وامرَأةٌ (بِظْرِيْرَةٌ): صَحّابَةٌ"[12]، فالمذكور في المعاجم: (بِظْرِير) بدون (تاء)، ومع ذلك فقد ثبت ما افترضه الخليل نقلًا عن الزمخشري[13].

ولو صحّ ما افترضه الخليل، فهذا لا يعني بالضرورة ثبوته في زمنه، يدلّ على ذلك خلوّ المعاجم التي جاءت بعد الخليل من هكذا عبارة، إلى أن جاء الصاحب بن عباد، ثم الزمخشري.

وممّا يجدر ذكره أنّ الأزهري[14] حكى قول الدُغيش نقلًا عن الليث، لكن العبارة التي افترضها الخليل لم تُضمّن في التهذيب، وربّما تحقّق تنظير الخليل بعده بزمن فيكون ذلك من التطوّر الدلالي.

فإن قيل: فما الذي حمل الخليل على افتراض ذلك؟ أوما كان لفظ: (بِظْرِير) مِمّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كـ(شِمْليل)[15]، ألا ترى أنهما على بناء واحد؟

قيل: فإنما يستوي فيه المذكر والمؤنث ليس بالكثير المطّرد فيلحق به، خلافًا لما كان على: (أَفْعَل) للمذكر، لذلك قاسه الخليل على: (أَبْظَر)، الموضوع لطويل الشفة، فوافق القياس من جهتين:

الأولى: من حيث الوزن، والثانية: من حيث المعنى، فاللسان والشفة من أعضاء البدن، وهما من القرب بمكان، فلا ضير أن يكنّى عن أحدهما بالآخر.

وممّا يدلّ على سعة نظر الخليل أنّ العرب تجاوزت ذلك فأطلقوا على طويل اللِسان خلقة (أَبْظَرًا)[16]، ولسنا في مناقشة القول إن كان من التصحيف والتحريف أم كان من التطور الدلالي، فبعد أن كان اللفظ مفترضًا أصبح في زمن قولًا صحيحًا يُكنى به عن: (الصَّحّاب)، ثم تجاوز ذلك ليصبح صريحًا لطويل اللسان خلقة، وهذا يدلّ على أنّ اللغة كالكائن الحيّ، تتشكّل باتساق وانتظام.

إنّ العربيّة موّارةٌ بمعانيها، واسعة في اشتقاقاتها، لا تكتفي ببناء واحد للتعبير عن الأوصاف، فقد تتعدّد الصيغ للوصف الواحد، دون النظر إلى الحاجة للاستعمال، فالماء يُوصف عند العرب بـ(الفُرات)، ومنه قوله تعالى: {وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا

---

(1) العين (معد) 62/2.

(2) صدر في الجلسة الثامنة من الدورة الرابعة والثلاثين. يُنظر في أصول اللغة 69/1.

(3) يُنظر شرح التسهيل 441/3.

(4) يُنظر المنصف 33/1.

(5) يُنظر المخصص 45/2.

(6) يُنظر شمس العلوم 6338/9.

(7) العين (بظر) 160/8.

(8) يُنظر المصدر السابق159/8.

(9) وذكر الأصمعي أنها ليست من كلام العرب وهي كلمة مولّدة يُنظر الجمهرة 301/1.

(10) يُنظر العين (بظر) 160/8، والمحكم 20/10.

(11) المحيط (بظر) 27/10.

(12) المصدر السابق نفسه.

(13) يُنظر الفائق 118/1.

(14) يُنظر التهذيب (بظر) 378/14.

(15) يُنظر المخصص 125/7.

(16) يُنظر المدخل إلى تقويم اللسان 484/1، وتصحيف التحريف 72/1.

عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ} (فاطر 12)، لكن الخليل يفترض بناءً آخر للتعبير عن هذا الوصف مع وجود غيره قال: "ولو قيل: (ماءٌ فَرْتٌ)، لكانَ صَوابًا"[17].

والفُرات صفة مشبهة بزِنة: الـ(فُعال)، وظاهر كلام سيبويه أنّ بناءه جارٍ على القياس[18]، خلافًا لبعض النحويين[19]، أمّا الـ(فَرْت)، الوارد في افتراض الخليل، فلم أعثر على قولٍ للعرب يُثبته، والفعل والمصدر للوصفين: (فَرُتَ فُروتةً)، فالـ(فُعال) كالـ(شُجاع)، والـ(فَعْل) كالـ(ضَخْم)، وبناءُ: (فَعْل) عند ابن مالك جارٍ على القياس[20]، خلافًا لبعض النحويين[21]، ولست في معرض مناقشة المذهبين، وما يعنينا هنا الطريق الذي سلكه الخليل، فإنّه لم يأتِ ببدعٍ من القول فهو وإن لم يُسمع عن العرب إلا أنه جارٍ على قياس كلامهم، فـ(فَرُتَ فَرْتًا وفُرُوتة)، كـ(سَهُل سَهْلًا وسُهولة، وصَعُب صَعْبًا وصُعوبة)، والخليل بقوله هذا يَفتح بابًا للاشتقاق من الأفعال والمصادر التي لم يُسمع لها أوصاف، لا سيما تلك التقنيات الحديثة، التي تحتاج لاشتقاق أوصاف تعين على استعمال العربيّة، بعيدًا عن الألفاظ الأعجمية.

القول في اشتقاق وتغيير أبنية المصادر وأسماء الأعيان:

قال الخليل: "ولو قيل للحم الساق: (عضيلة وعضائل) جاز"[22].

الناظر في بنية الكلمة العربيّة يجدها حمّالة للمعاني المختلفة، وصيغها تنهض باشتقاقات الكلمة المتنوعة، فهي من القدرة بحيث يمكن اختراع أسماء لمسمّيات لم تكن موجودة، وبناؤها على نسق ما يشابهها من صيغ، وهذا الإجراء لا يقتصر على مجرّد الابتكار فقط، بل لا بد من مراعاة معايير متعدّدة، كالعلاقة بين المسمّى الجديد، والجذور اللغويّة للمادّة.

وربما كان للاسم أكثر من صيغة، وكل صيغة منها تُفارق الأخرى، تبعًا لتفاوت المعاني في القلّة والكثرة، والقوّة والضعف، والبعد والقرب، فـ(حامدُ) ليس كـ(حَمّاد) و(أفْلُس) ليست كـ(فُلوس)، و(بعد المغرب) ليست كـ(بُعَيْد المغرب)، فكلٌّ له صيغته بقدر الدلالة التي تحتملها.

ورغم أنّ المصنّف لم يُفرّق بين: (العضلة) الموضوعة للحم الساقين والعضدين وبين: (العضيلة) التي أجازها للحم الساق خاصة، إلا أنّ لفظ: (العَضَلة) قد لا يعبّر عمّا يختزله المعنى من دلالات، فـ(العضلة) كـ(الوَرقة)، و(العضيلة) كـ(الصحيفة)، ودلالة بناء: (فَعِيْلة) أقوى من بناء: (فَعَلَة)؛ لذلك كانت كثرة لحم الساق، وشدّته تنسجم مع لفظ: (العضيلة)، وفي ظنّي أنّ هذا المعنى لم يكن غائبًا عن الخليل، لكنه لم يصرّح به، ولو كانت: (العضلة والعضيلة) عنده بمعنًى واحد، ما احتاج أن يفترض لفظًا لم تقله العرب، ولَما اضطُرّ لاشتقاق صيغة أخرى مع وجود ما يغني عنها.

والذي يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تهمل لفظ: (العضائل)، بل جاء وصفًا بمعنى الشدائد[23]، ومن هنا التقى الاسم مع الوصف، فإنّ لحم الساق إذا كثر اشتدّ.

أمّا عن استعمال العرب لهذا الاسم فإن الصاحب بن عباد، لم يجزم به قال: "وقد يُقال: (عَضِيْلةٌ وعَضَائل) وهو عَضِلُ السّاقَيْن والعَضُدين إذا كَثُر لحمها"[24].

أمّا ابن سيده فذكر أنّ: "العَضَلة والعَضِيلة: كلّ عصبَة معها لحم غليظ"[25].

وأيًّا كان القول سواء أكان قولًا عن العرب أم جرى على قول الخليل، فإن افتراضه ينسجم مع القواعد التي وضعها النحاة، ويجري على قياس العرب في كلامها.

ولم يكتف الخليل باشتقاق الأوصاف، وأسماء الأعيان، بل تجاوز ذلك ليفترض المصدر، وهو الأصل المعتبر في المشتقات عند البصريين، قال: "ولو قيل: (عيجوجة) لكان صوابًا"[26].

لقد وضع المنظّرون من أهل اللغة أبنية خاصة بالمصادر يمكن القياس عليها، واختلفوا فيما خرج عن تلك الأبنية من المسموع[27]، والعيج: الاكتراث بالشيء والمبالاة به، وأصل اشتقاقه من قولهم: (عاج يَعِيجُ) على: بناء: (فَعَل يَفعِل) من اللازم كـ(سار يَسِير) ومصدره: الـ(فَعْل) فالـ(عَيْج) كالـ(سَير) يقولون: (عاج يَعِيج عَيْجًا وعَيْجوجة) كما يقولون: (سار يسير سيرًا وسيرورة) فـ(العيجوجة) مصدر، لكن بعض النحاة لا يعُدّ نظائره مصدرًا قياسيًا لهذا البناء، والمعتبر عندهم: (الفُعول) مصدرًا قياسيًّا للفعل اللازم[28].

والخليل بقوله هذا لم يقس على: (فُعول)، بل افترض بناءً يعتَوِره من الإشكال ما يعْتَوِره، فـ(عيجوجة)، كـ(سيرورة)، و(فَيْلولة)، والحقّ أنّ هذا البناء مِمّا اختلف فيه المتقدمون، فقد تردَّد لفظ (الكَيْنونة) بين: (الفَعْلولَة)، و(الفَيْعَلولة)، و(الفَيْعُولة)[29]، وانجرّ ذلك على: (فَيْلولة)، و(سَيرورة)، وما أشبههما، فبين مانعٍ لبناء: (فَعْلُولة)، مطلقًا، واقتصاره على ما ندر[30]، وبين مَقَيّدٍ ذلك بالصحيح، وجوازه في المعتل على مذهب البصريين[31]، هذا من جهة، أمّا الفراء من الكوفيين فقد ثبت عنده بناء: (فَعْلولة) ممّا اعتلّ بالياء، بل عُدّ من الكثير الذي لا يحصى[32].

وبناءً على قول ابن فارس فلا اختلاف بين البصريين والكوفيين في جواز بناء: (فَعْلولة) فيما كان معتلًا[33]، وأظنّه يقصد اليائيّ منها، ولو لم يكن كذلك، ما وقع الخلاف في ذوات الواو كـ(الكينونة)، وما أشبهها، و(العيجوجة) كما ترى من ذوات الياء.

---

(17) يُنظر العين (فرت) 115/8.
(18) يُنظر الكتاب 634/3.
(19) يُنظر تمهيد القواعد 3712/8.
(20) يُنظر إيجاز التعريف 76/1.
(21) يُنظر الارتشاف 511/2.
(22) العين (عضل) 278/1.
(23) يُنظر شرح المفضليات 177/1.
(24) المحيط (عضل) 311/1.
(25) يُنظر المحكم (العين والضاد واللام) 407/1.
(26) العين (عيج) 186/2.
(27) يُنظر شرح التصريح 25/2.
(28) يُنظر أوضح المسالك 237/3.
(29) يُنظر شرح الفصيح للخمي 86/1.
(30) يُنظر شرح السيرافي 206/5.
(31) يُنظر مقاييس اللغة 264/1.
(32) يُنظر تهذيب اللغة (كون كين) 376/10.
(33) يُنظر مقاييس اللغة 264/1.

وعلى كلّ حال فسواء كان البناء على: (فَعْلولة)، أم (فَيْعَلُولة)، المخفّف فإنه خرج عن بناء: (الفُعول)، ممّا جُعل مصدرًا قياسيًا للفعل اللازم.

والذي أراه أنّ الخليل بقوله هذا لم يخرج عن قياس العرب، فنظائره من الكثرة بحيث لا تحصى، ومن حفظ حُجّة على من لم يحفظ.

ولو افترضنا أنّ بناء: (فَعْلولة) من النادر الذي لا يقاس عليه، جعلناه على بناء: (فَيْعَلولة)، ويُحمل على قول من يرى جواز قياسه على ما سُمع[34].

وعودًا على قول الخليل، فقد أثبته الأزهري بقوله: "ويُقال: عاج به يعيج عيجوجة فهو عائج به"[35]، وبناء على ما سبق يمكن القول إنّ الخليل افترض بناءً لم يخرج عن القياس، وثبت عند غيره من المعجميّين[36].

إنّ صاحب العين في افتراضاته لم يقتصر على احتمال ألفاظ لم يسمعها عن العرب، بل افترض صورًا أخرى لكلمات شاذّة، لتجري على قياس العرب في كلامها، ولتنسجم مع القواعد المعتبرة، التي وضعها الصرفيّون.

قال الخليل أو غيره: "والثِّناء: ثَنْيُ عِقال البعير ونحوه إذا عَقَلْته بحبل مَثْنِيٍّ، وكلّ واحد من ثِنْيَيْهِ فهو ثِناء، وعقلْت البعير بثِنايَين، يُظهِرون الياء بعد الألف، وهي المدّة التي كانت فيها، ولو مُدَّ مَدًّا لكان صَوابًا، كقولك: (كِساء وكِساوان وكِساءان وسماء وسماوان وسماءان)"[37].

وقد اختلف المعجميّون في نسبة هذا القول إلى صاحبه، فنسبه نشوان الحميري للخليل[38]، وذكر الأزهري هذا القول معزوًّا لليث، مستدلًا بقول آخر للخليل، نقلًا عن سيبويه[39].

والحقّ أن قول سيبويه قد لا ينسجم مع هذا النصّ لا سيما وقد نقل عنه مرّتين في كتابه[40]، وإن كان مآلهما إلى طريق واحد، فالعرب لم تهمز: (ثِنايَين)؛ لأنّه لم يُستعمل مُفرده، فلم يقولوا: (ثِناء)، فأصبحت الزيادة في آخره لازمة، لا تفارقه.

أمّا كتاب العين فقد ذكر: (الثِناء) صراحة، كما بَيّنّا، ولست في معرض إثبات هذا القول لصاحبه، وما يعنينا صِحّة ما سلكه صاحب العين في افتراضه.

إنّ عدم همز: (ثِنايَيْن)، أو قلب يائه واوًا، من الشاذّ[41] الذي لا يجري على قياس العرب في كلامها، فالهمزة في: (ثِناء) منقلبة عن الياء، والقياس عند تثنيته، أن يكون بالواو، أو الهمزة[42]، فيُقال: (ثِناوان)، أو (ثِناءان)، وهذا يعني أنّ الخليل، أو غيره سار على القواعد الصرفيّة المعتبرة، ولو همز عربيٌّ لسار على قياس العرب في كلامها، وهو ما ثبت عند الصاحب بن عبّاد[43]، أمّا أهل اللغة، فقد نفوا سماع مفرده عن العرب، فهو غير مهموز عندهم[44]، وبقي عند بعضهم معلّقًا بالافتراض[45].

ويمكن أن نستخلص من ذلك أنّ: (قيل) الواردة في افتراضات الخليل ليست خاصة بالماضي، وإنما تشمل الماضي والمستقبل، فإن كان الخليل قائله، فإن في كتاب سيبويه ما يدلّ على أنه لم يسمع عن العرب، وإن كان الليث، فليس بمعزل عن القول في هذه المسألة لا سيما وكتب النحاة والمعجميين لم تغفل هذه الصورة.

المبحث الثاني الافتراض المعجمي في باب الأفعال:

ذكرنا فيما مضى من القول نماذج من الأسماء الواردة في كتاب العين، وقد تنَوَّعت افتراضات صاحبها بين المصدر، واسم الذات، والوصف المشتق، فشملت شيئًا من الأحداث المجردة عن أزمنتها، ورأينا كيف انسجمت تلك الاحتمالات مع القواعد الموَجّهة عند المنظرين من أهل اللغة، ووافقت تلك التصاريف المشتقة نظائرها من المسموع عن العرب، فثبت أن تلك الافتراضات لم تكن اعتباطًا، وإنما سارت على نهج القياس المعتبر، والحدّ المنضبط.

أمّا في هذا المبحث فسأتناول شيئًا من الافتراضات التي اقترنت أحداثها بأزمنتها؛ لترسم صورًا لم يسمعها صاحب العين، ولم يحط بها، وتتعدّد تلك التصورات تبعًا لتباين أقسام الفعل من حيث الماضي والمضارع والأمر، وتختلف تصاريفها باعتبار الأصلي والزائد منها، وتتنوع معانيها وفقًا لتَغيُّر صيغها بدخول الزوائد عليها، ولا ندري فربما كان للمعنى دور يتَّكِئ عليه الخليل في افتراضاته.

اشتقاق بناء: (فَعَل وفَعْلَل):

يُعدّ الفعل الثلاثي أكثر الأفعال تصرفًا، فيلحقه التضعيف، فتختلف صيغه باختلاف معانيه، وكثيرًا ما عرض المتقدمون في مصنّفاتهم أضربًا من معاني صيغ الزوائد التي تلحق الأفعال، فإذا لحق الفعل زيادةٌ اكتسب معنًى جديدًا قد لا يكون في المجرّد منه، لكن ذلك لا يكون في جميع أحوالها، فقد تشترك صيغتان في معنًى معيّن فيكون المجرد كالمزيد، وهو ما عرض له الخليل بقوله: "ولو قيل (عكف) في المسجد لكان صوابًا ولكن يقولون: (اعتكف)"[46].

وهذا فعل من الأفعال اللازمة، التي لا تتعدّى بنفسها، والمضارع منه على: (يَعْكِف)، أو: (يَعْكُف)، والمصدر منه: (الفَعْل، والفُعول) تقول: (عَكَفَ يعْكِف – يعْكُف عَكْفًا وعُكوفًا)، والاعتكاف مصدر للفِعل: (اعتكف)، واسم الفاعل جارٍ عليهما قالوا: (عاكف ومعتكف)، وهما بمعنًى واحد، هكذا قال الشافعي[47]، وبناءً على ذلك فإنّ: (اِفْتَعَل) بمعنى: (فَعَل) في هذا المثال، لكن ربما كانت في الاعتكاف زيادة معنًى، للدلالة على شدّة الاحتباس، فزيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى.

---

(34) يُنظر شرح التصريح 25/2.
(35) (عيج) التهذيب 53/3.
(36) يُنظر المحكم (ع ي ج) 213/2، واللسان (عيج) 3185/4.
(37) العين (ثني) 244/8.
(38) يُنظر شمس العلوم 895/2.
(39) يُنظر تهذيب اللغة (ثني) 134/15.
(40) يُنظر الكتاب 392/3، و387/4.
(41) يُنظر المقصور والممدود لابن ولاد 160/1.
(42) يُنظر شرح الأشموني 662/1.
(43) يُنظر المحيط (ثني) 178/10.
(44) يُنظر الكتاب 392/3، و387/4، والغريب المصنف 983/3، والمقتضب 161/2.
(45) يُنظر الصحاح (ثني) 2294/6، وإصلاح المنطق 311/1.
(46) العين (عكف) 205/1.
(47) يُنظر تفسير الشافعي 1267/3.

وقد أُستعمِل اسم الفاعل من الفِعل: (عَكَف) ومنه قوله تعالى: {وَلا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عاكِفُونَ فِي الْمَساجِدِ} (البقرة 187).

أمّا الفِعْل: (عَكَف) الذي ذكره الخليل، ولم يثبت عنده سماعه في المساجد خاصة، فقد ذكره ابن القوطيّة[48]، وكذا ابن الحدّاد[49]، في كتاب الأفعال، وثبت عند غيرهما[50].

ونستنتج من قول الخليل أنّ المعنى إذا أُستعمِل له لفظ خاص، ولم يُسمَع غيره، فإنّه يجوز استعمال بناء آخر لتأدية ذلك المعنى، طالما أنّه يندرج تحت الجذر اللغوي للمادة.

ورغم أنّ الأفعال الرباعيّة المجرّدة لا تضاهي كثرة الأفعال الثلاثيّة، فإن صاحب العين اشتقّ من الفعل الثلاثيّ المضعّف بناءً رباعيًّا، مُفترضًا سماعه عن العرب، قال الخليل[51]، أو غيره[52]: "الريح الخَجُوجُ: التي تَخُجُّ في هبوبها، أي تلتوي، هي التي تصوت، ولو ضوعف فقيل: (خَجْخَجَتِ الرّيح) لكان صوابًا"[53].

وهو موضع من المواضع الذي يُضاعف فيه الحرف لضرب من التكرير، وإنّما يُضاعفون من الحرف لينسجم اللفظ مع المعنى، ولكي تستمرّ تصاريف الكلمة[54]، وكأنّي بصاحب العين يعني أنّ الثلاثيّ المضعّف تَقِلّ تصاريفه، -مِمّا كانت: (عينه ولامه) من جنس واحد-، فإذا أرادوا أن تتعدّد تصاريفه ضاعفوه، وهو بقوله هذا يعُدّه من التداخل بين الثلاثيّ والرباعيّ، خلافًا لابن جنّي وغيره من الصرفيين، فكلٌّ أصل برأسه[55]، قال: "والعربُ تشتَقّ في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي"[56].

ولست في معرض مناقشة الفريقين، فالخلاف فيه متشعّب في الوزن ونوع الحرف المكرّر[57]، إلى غير ذلك ممّا لا يتّصل بهذا البحث، فالخليل أو غيره، اشتقّ من: (خجّ) بناءً على مثال: (فَعْلَل) وطريقه عند الصرفيين معروفة، "فيقلبون الأوسط من الثلاثة الأحرف، وهو لام الفعل مثل الحرف الذي في موضع الفاء من الفعل"[58]، فـ(خَجَّ) ثلاثيّ، عينه ولامه من جنس واحدٍ، وإذا فككنا تضعيفه صار: (خَجْج)، فتُبدل (الجيم) الأولى -وهي الحرف الأوسط- (خاءً)؛ لأنّها: (فاء) الكلمة، فصارت: (خَجْخَج)، وربّما كان المسوّغ للاشتقاق قولهم: (ريح خجوج)، فالاسم دالٌّ على فِعله، ومن الفعل جرى التضعيف، فقيل: (خَجْخَجت الريح).

وكما رأيت فقد سلك صاحب كتاب العين مسلكًا، يجري على قياس العرب في كلامها، ونظائره من الكثرة ما يجعله صوابًا وقياسًا[59].

أمّا ما افترضه الخليل، أو غيره فقد تلقّاه المعجميّون بالتسليم، وحين ترى كلامهم لا تعُدّه افتراضًا منقولًا عن العين، بل من المسموع، الجاري على ألسنة العرب[60].

اشتقاق بناء: (تفاعل وتفَعّل)، وما أُلحق بهما:

قال الخليل: "والعِداد: اهتياج وجَع اللَّديغ، وذلك إذا تمَّت له سنة مُذ يوم لدِغَ هاج به الألم... ولو قيل: (عادَّتْه) لكان صوابًا"[61].

الناظر في الكلام العربيّ يجده في أغلب أحواله شائع التصرّف، يجري على ألسنة الناس، فالطفل بفطرته وسليقته، أو قل بملكته اللغوية يشتقّ من الأسماء أزمنةً وأحداثًا، وكثيرًا ما يوافق النظام اللغوي، فإذا ندّ عن هذا النظام تنبّه أبواه لمخالفته، فيقع التصحيح إمّا بالاعتماد على المخزون اللغوي، وإمّا بالقياس على نظائره من الكلمات، فإذا كان يعرف تركيب: (اللعبة مكسورة)، و(فتحت العلبة)، فإنه يستطيع أن يقول: (كسرت اللعبة) و(العلبة مفتوحة) دون النظر إلى سماع لكلّ لفظ على حِدة.

لقد افترض الخليل بناءً للفعل الماضي، واشتقّ من (العِداد): (عادّته) معتمدًا على "الحديث: ما زالت أَكْلة خيبر تُعَادُّني"[62]، فما الذي دعا الخليل لافتراض هكذا صورة؟ وهل يلزم في كلّ اشتقاق سماع جميع تصاريفه، حتى يكون من المسموع المعتبر؟

والذي يظهر لي أنّ الخليل لما رأى بناء: (فاعَلَ) من الثلاثيّ المضعّف، -وهو من الأبنية القليلة- وأنّه لا يجري على ألسنة الناس كغيره من الأبنية لم يجزم بسماعه، وجعله من المحتمل الجائز.

وقد أثبت ابن السكيت هذا البناء، بقوله: "ويقال: قد عادّه وهو يعادّه عِدادًا ومعادّة"[63].

وتلقّاه غيره من اللغويين[64]، والمعجميّين[65] بالقبول والتسليم.

ولم يتوقّف الخليل في افتراضاته على المعنى الواحد المشترك بين أبنية مختلفة، بل تجاوز ذلك لتلحق احتمالاته المعاني المتعدّدة للبناء الواحد.

قال في بناء: (تفَعَّل): "ولو قيل: (تأمّت)، أي: صارت أمةً كان صوابًا"[66].

فقد ذكر في هذا الموضع صيغة من الصيغ التي تحتمل معانيَ متعدّدة، فكما أنّ المعنى قد يُعبّر عنه بأكثر من لفظ، فكذلك الألفاظ موّارة بالمعاني، فالبناء الواحد قد يحتمل أكثر من معنى، وربّما كان ما يلحق الصيغة، وما يتّصل بها من لواحق -كالضمائر مثلًا- ما يدُلّ على المعنى المراد، فـ(تأمَّيْت أمة)[67]، دلالتها على الاتخاذ حاصلة بـ(تاء الفاعل)، بخلاف: (تأمَّت) التي افترضها الخليل، فدلالة:

---

(48) يُنظر 187/1.
(49) يُنظر 258/1.
(50) يُنظر العباب الزاخر 452/3.
(51) يُنظر الأفعال لابن القطاع 325/1.
(52) الليث، يُنظر التهذيب (خج) 542/6.
(53) العين (خج) 131/4.
(54) يُنظر المصدر السابق 55/1، و25/5.
(55) يُنظر الخصائص 52/2، وتمهيد القواعد 4962/10.
(56) العين 56/1.
(57) يُنظر ارتشاف الضرب 225/1.
(58) شرح السيرافي 309/5.
(59) يُنظر الشرح الكبير للامية الأفعال 39/1.
(60) يُنظر المحيط (الخاء والجيم) 151/4، والصحاح 308/1.
(61) العين (عد) 80/1.
(62) المصدر السابق نفسه، والحديث (8007) في مسند البزار 333/14.
(63) الألفاظ 85/1.
(64) يُنظر التلخيص في معرفة أسماء الأشياء 119/1.
(65) يُنظر الجمهرة 332/1، والمحكم 81/1، واللسان 2834/4.
(66) العين (أما) 432/8.
(67) يُنظر المصدر السابق 431/8.

(تاء التأنيث) وبناء الفعل للغائب دالّة على الصيرورة، فالخليل سمع: (تأَمَّيْت أَمَةً)، وافترض معنًى يتّسِق مع هذا البناء، فبناء: (تَفَعَّل) له معانٍ مُتعدّدة منها: المطاوعة، والتَكلُّف، والتجنب...[68]، وكذلك الاتخاذ المسموع عن العرب المشتقّ من لفظ الأَمَة، ومنها معنى الصيرورة الذي رَكّبه الخليل على بناء: (تَفَعّل) ليفترض معنًى جديدًا.

وقد تناقلت المعاجم العربيّة هذا المعنى بالتسليم[69]، وربما سُمع عن العرب، قال الزمخشريّ: "وكانت حُرّة فتأَمَّت"[70]، أي صارت أمة.

إنّ الابتكار في هذا المثال هو الاستفادة من الرصيد اللغوي، وتلبيس لفظٍ معنًى لم يسمع عن العرب، قياسًا على نفس البناء أُستعمِل له نفس المعنى المركّب، وهذه من عبقريّات الخليل، التي تدلُّ على عقلٍ رياضيٍّ، يُفكّك ويُحلّل، ثم يُرَكِّب.

ولم يغب عن ذهن صاحب كتاب العين ما تقتضيه بعض الأفعال من معانٍ كالمطاوعة، ممّا لم يرد به سماع، فافترض بناء: (انْفَعَل) لتحقيق هذا المعنى، وفيه يقول: "ولو قيل: (انزعج وازدعج) لكان صوابًا وقياسًا"[71].

واختلف المعجميّون في نسبة هذا القول إلى صاحبه، فعزاه الأزهري لليث[72]، والأكثرون على أنّه للخليل[73]، وأيًا كان القول فإنّ الصياغة التي ورد بها هذا الافتراض لم تخرج عن النسق المعهود في الافتراضات السابقة.

لقد قام هذا القول على تصوّر بناء للمطاوعة لم يثبت سماعه عن العرب، وإنّما المشهور عنهم مجيء المطاوع من المرادف لا من لفظ الواقع[74]، يقولون: (أزعجته فشخص)، والقياس مجيء المطاوع من لفظ فعله، فتقول في مطاوع (كسرته): (انْكَسر) و(قَطعْته فانْقَطَع).

إنّ التصوّر الذي رسمه صاحب هذا القول أوقع من بعده في خلاف حيث ثبت هذا البناء، ولست أدري كما غيره ممّا تناولنا، إن كانت العرب نطقت به ولم يسمعه الخليل، أو كان ذلك من التطوّر اللغوي الذي جاء بعده، وربما كان الخليل مرجعًا لألفاظ لم تُسمع، فكان بإجازته تلك كصنع المجامع اللغوية في عصرنا هذا.

إنّ لفظ: (انزَعَج) لم يقتصر وجوده على المعاجم فيكون نقلًا عن العين، بل وردت تلك اللفظة في كتب النحاة[75]، تجري على ألسنتهم، فعدّها بعضهم من الشاذّ الذي لا يقاس عليه[76]؛ لأنّهم يرون أنّ: (انزعج)، مطاوعُ: (أَزْعَج)، وهو كما ترى من غير الثلاثيّ، والقياس عند هؤلاء أن المطاوع لا بد أن يكون من فعلٍ ثلاثيّ.

وذهب فريق إلى أنّه قياس، حيث جاء: (أَفْعَل) بمعنى: (فَعَل)[77]، وكأنّه جاء على ثلاثة أحرف، وقد أجاز غيرهم هذا البناء، وعدّوه من القليل الجائز الذي لا يحتاج إلى تأويل[78].

والذي يظهر لي أنّ الخليل أو غيره يُجيز المطاوع من غير الثلاثيّ على إطلاقه، فعبارته صريحة، إذ لو كان يعُدّه شاذًا ما كان صوابًا ولا قياسًا، ولو كان ممّا يحتاج إلى تأويل، لم يكن لافتراضه ضرورة فيقع فيه الخلاف.

أمّا: (ازدعج)، فهو وإن ثبت في المعاجم العربيّة[79]، لكنّه لم يُنطق به، وما ورد في ذلك نقلًا عن كتاب العين، وإنما جرى به قائله على بناء: (افْتَعَل) حيث كانت (الفاء) منه: (زايًا)؛ ليجري على بناء نظائره، من نحو: (ازدجر)، وما أشبهها.

وكما رأيت فقد جرت افتراضات الخليل في الأفعال، متضمّنة الثلاثيّ والرباعيّ المجرد منها والمزيد، ومزج فيها بين البناء الواحد للمعاني المتعددة، كما مزج بين الصيغ المختلفة للمعنى الواحد.

وقبل أن نختم بحثنا هذا نشير إلى أنّ صاحب كتاب العين توسّع في افتراضاته، ولم يكتف منها بالأسماء والأفعال، وإنّما شمل جميع أقسام الكلمة.

ورغم أنّ الحروف لا يدخلها التصريف، في أبنيتها، إلا أنه افترض القصر في أسمائها، وهو بقوله هذا لم يخرج عن نهج الصرفيين، الذين تحدّثوا عن الاشتقاق من أسماء الحروف، فعقد أبو جعفر النحاس بابًا سمّاه: (اشتقاق حروف المعجم وإعرابها)[80].

قال صاحب العين: [81]"النّون: حرف فيه نونان بينهما واو، وهي مدّة، ولو قيل في الشعر: (نُن) كان صوابًا"[82].

ثمّ إنّه لم يقتصر في افتراضاته على ما يجوز في سعة الكلام، بل تجاوز ذلك ليشمل الشعر العربيّ، الذي تنِدُّ فيه القواعد عن قياسات النحاة، فيلتمس النحويّ العذر للشاعر محتجًا بضرورة الوزن والقافية.

إنّ صاحب العين لم يفترض هذا القول معزولًا عن السماع الذي يؤيّده، والنظير الذي يَعْضُده، فقد ساورني الشكّ حين قرأت هذا النصّ مجرّدًا عن القواعد المعتبرة، فعكفت أبحث في كتابه ألتمس نظيرًا يمكن ردّ ما افترضه إليه، فلا قاعدة معتبرة تحضرني، أعتمد عليها، لا سيما والحديث عن أحد الحروف التي لا يدخلها التصريف، غير أنّي رأيت (الميم) أقرب الحروف إليها، فوقعت على ما كنت أنشده، في باب: (اللفيف من الميم) قال: " الميم: حرف هجاء، ولو قُصِرت في اضطرار

---

(68) يُنظر التسهيل 199/1.
(69) يُنظر المقاييس 136/1، وشمس العلوم 331/1، والمعجم الوسيط 28/1.
(70) أساس البلاغة (أمى) 35/1.
(71) العين (زعج) 217/1.
(72) يُنظر التهذيب (زعج) 345/1.
(73) يُنظر المحيط (زعج) 242/1، والمجمل لابن فارس 34/1، والطراز الأول 110/4.
(74) يُنظر الطراز الأول 110/4.
(75) يُنظر شرح أبيات سيبويه 371/1.
(76) يُنظر درة الغواص 22/1، والمفصل 373/1.
(77) يُنظر ديوان الأدب 428/2، والنهاية في غريب الحديث 74/3.
(78) يُنظر المفتاح في الصرف 50/1.
(79) يُنظر تهذيب اللغة 345/1.
(80) يُنظر عمدة الكتاب 74/1.
(81) نسبه الأزهري في تهذيبه 570/15 لليث، وبلا نسبة في القاموس 1237/1.
(82) العين (نون) 396/8.

الشِّعر جاز. قال الخليل: رأيت يمانيًا سُئل عن هجائه فقال: (بابا، مِمْ مِمْ)، وأصاب الحكاية على اللّفظ، ولكنّ الذّين مدّوا أحسنوا بالمدّ"[83].

وكما رأيت فإنّ صاحب العين اعتمد في قوله هذا على السماع، وقاس عليه، وهذا يدلّ على أنّ الضرورة الشعريّة ليست على إطلاقها، بل لا بدّ من حدود تُقيّدها، وقواعد تضبطها.

لقد اعتمد صاحب العين في جواز قصر (النون) في الضرورة الشعريّة، على قصر اليمانيّ في حرف (الميم)، وهو وإن قيدّه بالاضطرار في الشعر إلا أنّ المسموع كان في سعة الكلام.

وأفسّر هذا الإشكال بأنّ قصر مدّ (الميم) الّذي جرى في سعة الكلام من القليل الذي تحتمله الضرورة الشعريّة؛ لذلك كان قياس قصر مدّ (النون) على قصر مدّ: (الميم) سائغًا حيث قُيّد بالاضطرار، وبهذا يزول هذا الإشكال والله أعلم.

وقد اكتفت المعاجم بالنقل عن العين[84]، ولم أعثر على شاهد قصر فيه الشاعر مدّ: (النون)، ولعلّ ذلك راجع إلى أنّ التلفظ بالحروف في الأشعار ليس بالكثير، لتجرّدها عن المعاني في نفسها، وإنّما المعنى ينتقل معها إلى غيرها من الأسماء، أو الأفعال الداخلة عليها.

الخاتمة والتوصيات:

وبعد أن تناولنا تلك الافتراضات بالفحص والدراسة، وبناءً على ما تمّت مناقشته من مسائل، فقد شملت تلك الافتراضات أضرب الكلمة المختلفة، وتنوّعت اشتقاقات الأسماء منها بين المصدر واسم الذات، والوصف المشتق. أمّا الأفعال فقد جاءت صحيحة ومعتلّة، مجرّدة ومزيدة، ثلاثية ورباعية، لكنّها اختصت بالماضي دون المضارع والأمر، ولما كانت الحروف لا يدخلها التصريف فقد جرى الافتراض في أسمائها، واقتصر على حرفي: (الميم والنون) دون غيرهما من الحروف، وفي ضوء ذلك يمكن إبراز النتائج الآتية:

- جاءت افتراضات الخليل منسجمة مع القواعد المعتبرة، والضوابط الموجّهة، وهو بافتراضاته تلك يجري على سنن العرب في كلامها.
- تلقّى اللغويون عامة، والمعجميّون خاصة، افتراضات الخليل بالقبول والتسليم، وعاملوها معاملة المسموع، الذي يجري على قياس العرب.
- ثبت عند الباحث عدم استعمال بعض الألفاظ قبل زمن الخليل، وقد ينجر ذلك على بقية الافتراضات المدروسة، لكن الباحث لا يمكنه الجزم في جميعها، وعلى كلّ حال فإنه بافتراضاته تلك مُنظِّر من الدرجة الأولى.
- يُعدّ الخليل رائدًا بإجازته الاشتقاق من أسماء الأعيان، وهو بفعله ذلك سبق المجامع اللغوية، ولو فتّش الباحثون في التراث العربي، ما وقع التردّد في هذا الاشتقاق.
- اشتقاق الأوصاف من الأسماء الجامدة جائز دون الالتفات للحاجة من عدمها.
- تقلُّ تصاريف الفعل الثلاثيّ المضعّف ممّا كانت عينه ولامه من جنس واحد، فإذا أرادوا تصريفه جاؤوا به على بناء: (فَعْلَل) لضرب من الاتساع.
- أجاز صاحب كتاب العين بناء: (فعل) المطاوعة من غير الثلاثي، ومن افتراضاته التغيير في صورة الشاذ؛ ليجري على القياس المعتبر، والحدّ المنضبط.
- اختلفت افتراضات الخليل في أبنية الأفعال، فجاء البناء الواحد للمعاني المتعدّدة، كما جاءت الصيغ المختلفة للمعنى الواحد.
- توسّع صاحب كتاب العين في افتراضاته، فشملت ما يجري على ألسنة الناس في سعة الكلام، وما يضطرون إليه في ضرورة الأشعار.
- معظم الافتراضات المدروسة منسوبة إلى الخليل، وأمّا ما بقي من افتراضات فقد نسبها الأزهري لليث، ومعلوم قول الأزهري في كتاب العين.

هذا ويوصي الباحث بدراسة هذه الافتراضات دراسة تحليلية ، فربما يؤنس بها للاسترشاد بنسبة الكتاب إلى مؤلفه، فإنّ في صياغتها اتساق بحيث تدلّ على صاحبها.

كما يوصي الباحث بدراسة نماذج أخرى للافتراضات المعجمية، فقد تفتح بابًا للتوسع في اللغة، والاستزادة من لطيف أسرارها، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر:

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. العين. ط1: دار مكتبة الهلال، بيروت.

المراجع:

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. توجيه اللمع. ط2: دار السلام للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، مصر، 2007.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. إيجاز التعريف في علم التصريف. ط1: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2009.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. شرح التسهيل. ط1: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الرياض، 1990.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك. ط5: دار الجيل، بيروت، 1979.

أبو إبراهيم الفارابي، إسحاق بن إبراهيم. معجم ديوان الأدب. مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 2003.

أبو الحسن ابن سيده، علي بن إسماعيل. المخصص. ط1: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1898.

أبو الحسن الأشموني، علي بن محمد. شرح ألفية بن مالك. ط1: دار الكتاب العربي: بيروت، 1955.

(83) العين (ميم) 421/8.

(84) التهذيب (النون) 570/15، و(باب اللفيف من حرف الميم) 616/15، واللسان (نون) 4587/6، و(ميم) 4301/6.

أبو الحسن بن سيده، علي بن إسماعيل. المحكم. ط1: دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

أبو الحسين، أحمد بن فارس. مجمل اللغة. ط2: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986.

أبو الحسين، أحمد بن فارس. مقاييس اللغة. دار الفكر: 1979.

أبو السعادات ابن الأثير، المبارك بن محمد. النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة العلمية، بيروت، 1979.

أبو العباس ابن ولاد، أحمد بن محمد. المقصور والممدود. مطبعة ليدن، 1900.

أبو الفتح، عثمان ابن جني. الخصائص. ط1: دار الكتب المصرية، القاهرة، 1957.

أبو الفتح، عثمان بن جني. المنصف. ط1: دار إحياء التراث القديم ، 1954.

أبو القاسم ابن القطاع، علي بن جعفر. كتاب الأفعال. ط1: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1941.

أبو القاسم، إسماعيل بن عبّاد. المحيط في اللغة. ط1: عالم الكتب، بيروت، 1994.

أبو بكر ابن القوطية، محمد بن عمر. كتاب الأفعال. ط2: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993.

أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم. شرح المفضليات. ط1: مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1930.

أبو بكر البزار، أحمد بن عمرو. مسند البزار. ط1: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، 1988.

أبو بكر الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. المفتاح في الصرف. ط1: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987.

أبو بكر بن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. ط1،: دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

أبو جعفر النحَّاس، أحمد بن محمد. عمدة الكتاب. ط1: دار العلوم العربية، بيروت، 1990.

أبو حيان، محمد بن يوسف. ارتشاف الضرب من لسان العرب. ط1: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998.

أبو طاهر الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط. ط8: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.

أبو عبد الله الشافعي، محمد بن إدريس. تفسير الإمام الشافعي. ط1: دار التدمرية، السعودية، 2006.

أبو عبيد، القاسم بن سلام. الغريب المصنف. المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ودار سحنون، تونس.

أبو عثمان ابن الحداد، سعيد بن محمد. كتاب الأفعال. مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1975.

أبو محمد الحريري، القاسم بن علي. درة الغواص في أوهام الخواص. ط1: مطبعة الجوائب قسطنطينية، 1881.

أبو نصر الجوهري، إسماعيل بن حماد. الصحاح. ط4: دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله. التلخيص في معرفة أسماء الأشياء. ط2: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1996.

أبو يوسف ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق. دار المعارف، مصر.

أبو يوسف ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. الألفاظ. ط1: مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1998.

الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح. ط1: دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. الدار المصرية للتأليف والترجمة: مصر.

جمال الدين محمد بن عمر. فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال. كلية الآداب، جامعة الكويت، 1993.

الحميري، نشوان بن سعيد. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. ط1: دار الفكر المعاصر، بيروت – دار الفكر: دمشق، 1999.

الزمخشري، محمود بن عمرو. أساس البلاغة. ط1: دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.

الزمخشري، محمود بن عمرو. الفائق في غريب الحديث والأثر. ط2: دار المعرفة، لبنان.

الزمخشري، محمود بن عمرو. المفصل. ط1: دار الهلال، بيروت، 1993.

سيبويه، عمر بن عثمان. الكتاب. ط3: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. ط1: دار الكتب العلمية، بيروت، 2008.

الصاغاني رضي الدين، الحسن بن محمد. العباب الزاخر. ط1: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987.

صدر الدين المدني، علي بن أحمد. الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول. ط1: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، 2006.

الصفدي، خليل بن أيبك. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. ط1: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987.

اللخمي، ابن هشام. المدخل إلى تقويم اللسان. ط1: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

اللخمي، ابن هشام. شرح الفصيح. ط1: دار الوثائق، بغداد، 1988.

المبرد، محمد بن يزيد. المقتضب. ط2: مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، 1994.

مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. دار الدعوة.

مجمع اللغة العربية. في أصول اللغة. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1969.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. تمهيد القواعد. ط1: دار السلام، القاهرة، 2007.

List of Sources and References:

Sources:

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed. Alayn. 1st edition: Dar Alhilal Library. Beirut

References:

Abu Abdullah Al-Shafei, Muhammad bin Idris. Tafseer Alimam Ash'Shafi'i. 1st edition: Dar Al-Tadmuriya, Saudi Arabia , 2006.

Abu al-Abbas Ibn Walad, Ahmed bin Muhammad. Almaqsoor wa Almamdood. Leiden Press, 1900.

Abu Al-Fath, Othman Ibn Jinni. Alkhasais. 1st ediition: Dar Alkotob Almasriah, Cairo, 1957.

Abu Al-Fath, Othman Ibn Jinni. Almonsif. 1st edition: Dar Ehia Atturath Algadeem, 1954.

Abu Al-Hasan Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad. Sharh Alfiyat bin Malik. 1st edition: Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut , 1955.

Abu Al-Hassan, Ibn Seedah, Ali bin Ismail. Almohkam. 1st edition: Dar Al-Kutub Alelmyah, Beirut , 2000.

Abu Al-Hassan, Ibn Seedah, Ali bin Ismail. Almokhassas. 1st edition : Grand Alamiri Press, Egypt , 1898.

Abu Al-Hussein, Ahmed bin Faris. Maqais allughah. Dar Alfikr, 1979.

Abu Al-Hussein, Ahmed bin Faris. Mujmal allughah. 2st edition : Al-Resala Foundation, Beirut , 1986.

Abu al-Qasim Ibn Alqatta, Ali bin Jaafar. Kitab Alafa'al. 1st edition : Dairat Alma'arif Alothmania Press, Hyderabad , 1941.

Abu Alqasim, Ismail bin Abbad. Almoheet fi Allugha. 1st edition : Alam Alkotob, Beirut. 1994.

Abu Al-Saadat Ibn Al-Atheer, Al-Mubarak bin Muhammad. Annihaya fi ghareeb Alhadeeth wa Alathar. Beirut: Alelmiah Library, 1979.

Abu Bakr Al-Anbari, Muhammad ibn Al-Qasim. Sharh Almofadliat. 1st Edition : The Jesuit Fathers Press, Beirut , 1930.

Abu Bakr Al-Bazzar, Ahmed bin Amr. Mosnad Albazar. 1st edition: Aloloom wa Alhikam Library, Medina, 1988.

Abu Bakr Al-Jerjani, Abdul Qaher bin Abdul Rahman. Almiftah fi Assarf. 1st edition: Al-Resala Foundation, Beirut , 1987.

Abu Bakr bin Duraid, Muhammad bin Hassan. Jamharat Allugha. 1st edition : Dar Alelm lilmalain, Beirut , 1987.

Abu Bakr Ibn Alqotia, Muhammad Ibn Omar. 2nd edition : Al-Khanji Library, Cairo , 1993.

Abu Ebrahim Alfarabi, Eshaq Bin Ebraheem. Mu'jam Dewan Aladab. Cairo: Dar Ash'ab Corporation For press, printing and publishing, 2003.

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf. Ertishaf Addarb mn Lisan Alarab. 1st edition :Al-Khanji Library, Cairo , 1998.

Abu Hilal Alaskari, Alhassan bin Abdullah. Attalkhees fi Ma'arifat Asma'a Alashia. 2nd edition : Tlass House for Studies, Translation and Publishing, Damascus , 1996.

Abu Jaafar Al-Nahhas, Ahmed bin Muhammad. Omdat Alkottab. 1st edition : Dar Aloloom Alarabia, Beirut , 1990.

Abu Muhammad al-Hariri, Alqasim bin Ali. Dorrat Alghawas fi Awham Alkhawas. 1st Edition : Al-Jawa'ib Press, Constantinople , 1881.

Abu Nasr Al-Gohary, Ismail bin Hammad. Asihah. 4th edition : Dar Alilm lilmalaien , Beirut , 1987.

Abu Obeid, Alqasim bin Salam. Alghareeb Almosannaf. Tunisia: Tunisian Academy of Sciences, Letters and Arts and Dar Sahnoun.

Abu Othman Ibn Al-Haddad, Saeed bin Muhammad. Kitab Alafa'al. Cairo: Dar Al-Shaab Foundation for Press, Printing and Publishing, 1975.

Abu Taher Al-Fayrouz Abadi, Muhammad bin Yaqoub. Alqamos Almoheet. 8th edition: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution Beirut, Beirut , 2005.

Abu Yusuf Ibn Skeet, Jacob Ibn Is'haq. Alalfadh. 1st edition : Lebanon Library Publishers, Lebanon ,1998.

Abu Yusuf Ibn Skeet, Jacob Ibn Is'haq. Eslah Almantig. Egypt: House of Knowledge.

Al-Azhari, Khalid bin Abdullah. Sharh Attasreeh. 1st edition: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut , 2000.

Al-Azhari, Muhammad bin Ahmed. Tahtheeb Allugha. Egypt: Addar Almasriah for Composition and Translation.

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed. Alayn. 1st edition: Dar Alhilal Library. Beirut

Al-Himyari, Nashwan bin Saeed. Shams Aloloom wa Dawa'a KalamAlArab mn Alklom. 1st edition : Dar Al-Fikr, Beirut: Dar Al-Fikr Almo'aser, Damascus , 1999.

Al-Mubarrad, Muhammad Ben Yazid. Almogtadab. 2nd edition: Al-Ahram Commercial Press, Cairo , 1994.

Al-Saghani Radhi Al-Din, Al-Hassan bin Muhammad. Alonan Azzakher. 1st edition : Dar Asho'on Athaqafia Alammah, Baghdad , 1987.

Alsiyrafi , alhasan Ben abdallah. sharh ketab sibawih. 1st edition: Dar alkutub aleilmia, bayrut , 2008.

Al-Zamakhshari, Mahmoud ben Amr. Almoofassal. 1st Edition: Dar Al-Hilal, Beirut , 1993.

Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr. Alfaiq fi Ghareeb Alhadeeth wa Alathar. 2st edition : Dar Alma'arifah. Lebanon.

Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amr. Asas Albalagha. 1st edition : Dar Alkotob Alilmiah, Beirut , 1998.

Arabic Language Academy. Alm'ojam Alwaseet, Dar Addawah.

Ibn al-Khabbaz, Ahmad ibn al-Husayn. Tawjeeh Allama. 2nd edition: Dar Al Salam for printing, publishing, advertising and distribution, Egypt , 2007.

Ibn Hisham, Abdullah Bin Yosef. Awdah Almasalek Ela Alfiat Ibn Malik. 5th edition: Dar Aljeel, Bairut , 1979.

Ibn Malik, Mohammed Bin Abdullah. Ejaz Attareef Fi Elm Attasreef. 1st edition: Atgaqafa Addeenia library ,Cairo, 2009.

Ibn Malik, Mohammed Bin Abdullah. Sharh Attasheel. 1st edition: Dar Hajer for Printing, publishing, distribution and advertising, Ryadh , 1990.

Ibn Malik, Mohammed Bin Abdullah. Tasheel Alfwaid wa Takmeel Almaqasid. Dar Alkitab Alarabi for printing, 1967.

Jamal al-Din Muhammad bin Omar. Fateh Alaqfal wa Hall Aleshkal Bisharh Lamiat Alaf'al. Kuwait University: College of Arts, 1993.

Lakhmi, Ibn Hisham. Almadkhal ela Taqweem Allisan. 1st edition : Islamic Dar Albashaer for Printing, Publishing and Distribution, Beruit , 2003.

Lakhmi, Ibn Hisham. Sharh Alfaseeh. 1st edition : Dar Alwatha'iq, Bagdad , 2003.

Nazer Aljaish, Muhammad ben Yusuf. Tamheed Algawaid, 1st edition: Dar Asalam, Cairo , 2007.

Sadr Al-Din Al-Madani, Ali bin Ahmed. Attiraz Alawal wa Alkinaz lima alaih mn Lughat Alarab Almowal. 1st edition: Aal al-Bayt Foundation for Heritage Revival, Qom , 2006.

Safadi, Khalil bin Aybak. Tasheeh Attasheef wa Tahreer Attahreef. 1st edition: Al-Khanji Library, Cairo , 1987.

Sibawyh, Omar bin Othman. Alkitab. 3rd edition: Alkhanji bookstore, Cairo , 1988.

–